ميثاق تحالف اليسار

الديباجة والمرجعيات الوطنية والنضالية المشتركة

تأسيسا على الرصيد النضالي التاريخي المشترك لليسار المغربي، ووفاء لتضحيات الأجيال المناضلة في سبيل الحرية والكرامة والديمقراطية، ولأرواح الرموز الوطنية والتقدمية الفذة التي بصمت تاريخ البلاد؛
وإيمانا بأن اللحظة السياسية الراهنة ببلادنا، بجميع تعقيداتها الداخلية وتحدياتها الخارجية، تستدعي وضوحا استراتيجيا وجرأة سياسية تتجاوز الحسابات الضيقة خدمة لقضايا الشعب والدفاع عن مصالحه في مواجهة تغول الفساد والاستبداد وزواج السلطة بالمال؛
و استحضارا للمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق قوى التغيير في بلادنا، واستنادا على الرصيد النضالي المشترك لليسار المغربي، واستلهاما للدروس المستفادة من تجارب اليسار في العالم؛
يعلن الحزب الاشتراكي الموحد وحزب فيدرالية اليسار الديمقراطي ميلاد تحالف سياسي ونضالي، يؤسس لمرحلة جديدة من العمل المشترك في أفق تقوية حضور اليسار وتجديد ادواره في الدفاع عن الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة والمساواة الفعلية.
يأكد الحزبان الموقعان على هذا الميثاق حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد، التزامهما بمضمونه السياسي، والتنظيمي، والبرنامجي و خوضهما للاستحقاقات الانتخابية لسنة 2026 وما يليها بروح وحدوية تقوم على التنسيق والعمل المشترك.

أولا: الالتزام بقضية الوحدة الترابية والمقاربة الديمقراطية لتثبيت سيادة الوطن

يعتبر الحزبان أن الدفاع عن الوحدة الترابية وسيادة المغرب على أقاليمه الجنوبية وتحرير الثغور السليبة في الشمال ثابت وطني لا يقبل التجزئة أو المساومة السياسية. وإذ يثمن التحالف الاعترافات الدولية وفي مقدمتها اعتراف مجلس الأمن بمقترح الحكم الذاتي. وفي هذا الإطار يؤكد التحالف على ما يلي:

- إن التحصين الفعلي لمكتسبات الصحراء المغربية يمر حتماً عبر إطلاق انفراج سياسي شامل وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين ومعتقلي الراي وفي مقدمتهم معتقلي حراك الريف و”جيل Z” ومناهضي التطبيع بما يعزز الموقف الوطني داخليا وخارجيا.
- ضرورة الانتقال من التدبير الأحادي لملف الصحراء إلى مقاربة تشاركية تضع التنمية المجالية في خدمة الساكنة المحلية وتضمن التوزيع العادل للثروات.
- إن ترسيخ الديمقراطية المحلية الحقيقية يقتضي بالضرورة اعتماد الشفافية والنزاهة في تدبير الشأن العام الوطني والمحلي، باعتبار أن موضوع التنمية الترابية يقع في صميم الاختصاصات الدستورية والقانونية الأصيلة للمجالس المنتخبة. وفي هذا السياق، يرفض التحالف بقوة المنهجيات التي تسعى للسطو على أدوار هذه المجالس أو ضرب مبدأي "التدبير الحر" والتفريع، لما يشكله ذلك من إضعاف للديمقراطية المحلية.

وبالموازاة مع تدبير ملف الحكم الذاتي بالأقاليم الجنوبية، يدعو الحزبان إلى فتح نقاش وطني جاد حول صلاحيات باقي الجهات. ويقتضي هذا المسار الانتقال الفعلي نحو "الجهوية الديمقراطية" التي تراعي الخصوصيات الثقافية والتاريخية لكل جهة.

- توجيه نداء وطني ديمقراطي إلى كل المغاربة و المغربيات بمخيمات تندوف للالتحاق بوطنهم والمساهمة في بنائه على قاعدة الديمقراطية، والحرية، والكرامة.
- إن حل النزاع عبر الحكم الذاتي سيمثل العمود الفقري لإعادة بناء الفضاء المغاربي المندمج مما يعزز التعاون الإقليمي، وهو ما يقتضي فتح قنوات حوار جدي ومسؤول مع الجزائر لتجاوز إرث الخلافات وحل جميع النزاعات العالقة لبناء مستقبل مشترك لشعوب المنطقة.
- التأكيد على أن عدالة القضية الوطنية قضية شعب وتاريخ، ولا تحتاج إلى مقايضات سياسية مع الكيان الصهيوني أو رضوخ لإملاءات القوى الإمبريالية.

ثانيا: النضال من أجل التحول الديمقراطي وإقرار الملكية البرلمانية

يلتزم الحزبان بالنضال الديمقراطي والسلمي من أجل إحداث تغيير دستوري وسياسي عميق يرسخ دولة المؤسسات ويعزز السيادة الشعبية، ويضمن الانتقال الديمقراطي الفعلي ويقطع مع البنية المخزنية التقليدية. ويتأسس هذا التحول على المرتكزات التالية:

- ضمان استقلالية القضاء التامة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، وإخضاع كافة المسؤولين عن المؤسسات العمومية والأجهزة لسلطة الحكومة المنتخبة ولمساءلة البرلمان والرأي العام.
- الاعتراف بالتعددية وبناء ثقافة المواطنة: الاعتراف بالتعددية في إطار الوحدة وبناء "ثقافة مواطنة" تحترم الانتماء المشترك وتأهيل التراث والثقافة الوطنية بوعي حداثي وموضوعي.
- شروط المشاركة الحكومية: إن أية مشاركة حكومية لا يمكن أن تكون إلا من خلال حكومة متجانسة تحظى بضمانات دستورية وسياسية كافية، تمكّنها من إدارة الشأن العام وتنفيذ برنامجها الاقتصادي والاجتماعي بشكل فعال.

ثالثا: مكافحة الفساد والريع وتضارب المصالح وإرساء سيادة القانون

يسجل التحالف بتوجس بالغ حالة التغول غير المسبوق لـ "سلطة المال" التي أحكمت قبضتها على القرار السياسي والتشريعي والاقتصادي ببلادنا، مهندسة المشهد لخدمة مصالحها الضيقة. وبناء عليه، يلتزم الحزبان بـ:

- مواجهة الرأسمال الريعي الاحتكاري والنضال من أجل تفكيك شبكات الامتيازات الاقتصادية الكبرى التي تستأثر بخيرات الوطن على حساب قوت المواطني و المواطنات.
- النضال من اجل تفعيل مسطرة متابعة كافة أشكال الاغتناء غير المشروع، والرشوة، والزبونية، ومحاربة ظاهرة تضارب المصالح التي تكرس زواج السلطة بالمال، وإخضاع السياسيين والمسؤولين الإداريين للتصريح الإجباري بالممتلكات وبالمصالح والرقابة القضائية و تفعيل مبدا ربط المسؤولية بالمحاسبة.
- تخليق ودمقرطة القطاعات الحيوية، وخاصة منظومة العدالة والإدارة والوظيفة العمومية لضمان تساوي جميع المواطنين أمام قضاء نزيه ومستقل يحترم حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير.

رابعا: البديل التنموي العادل والنهوض بأوضاع الفئات الاجتماعية المهمشة

يرفض الحزبان سياسات الحكومات المتعاقبة التي واصلت تفكيك القطاعات العمومية وتدمير القدرة الشرائية للمواطنين. ويطرح الميثاق بديلاً تنموياً يضع المواطن في صلب السياسات العمومية، من أهم أولوياته:

- بناء نظام اقتصادي مختلط ومنتج ، يعتمد على الشراكة التعاقدية بين قطاع عام قوي ومخطط، واستثمار خاص وطني منتج وموجه نحو التشغيل و تقوية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.
- إقرار العدالة الاجتماعية والمجالية و التوزيع العادل للثروة الوطنية، والإنصاف في توزيع الموارد العامة والخدمات الأساسية بين مختلف الجهات وتجاوز حالة التهميش التاريخي لبعض المناطق.
- يلتزم الحزبان بالنضال من أجل الإقرار الفعلي بالمساواة الكاملة بين النساء والرجال في كافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية و البيئية، انسجاماً مع مبادئ الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ويعتبر التحالف أن تحرر المجتمع وتقدمه الاجتماعي و الاقتصادي و الديمقراطي رهينان بتحرير النساء من كافة أشكال التمييز والإقصاء والعنف والاستغلال، كما يلتزم الحزبان بمواصلة النضال من أجل مراجعة كل القوانين والسياسات العمومية التي تكرس التمييز المباشر أو غير المباشر ضد النساء، وتعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية للنساء ، وضمان تمثيلية منصفة لهن في مواقع القرار، وحماية حقوقها داخل الأسرة وفضاءات العمل والمجتمع، إلى جانب دعم نضالات الحركة النسائية الديمقراطية والتقدمية من أجل بناء مجتمع المساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية.
- النضال المشترك من أجل الدفاع عن المدرسة والجامعة العموميتين، باعتبارهما أولوية وطنية واستثمارا استراتيجيا وركيزة أساسية للعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وذلك لضمان حق الجميع في تعليم مجاني، عصري، وجيد. كما يلتزم الحزبان بجعل النهوض بالبحث العلمي قاطرة للتنمية المستدامة والتأهيل الشامل والسيادة المعرفية ودمجه في استراتيجيات التنمية، وذلك من خلال تطوير البنيات الأساسية، وتحفيز الكفاءات، بما يضمن بناء مجتمع المعرفة والتحرر الفكري والاقتصادي.
- تمكين الشباب والنساء والمسنين من حقوقهم الكاملة عبر توفير الشغل المنتج واللائق ، والرعاية الصحية الشاملة، والقضاء على الفقر والحكرة والأمية وحماية كافة حقوق الاشخاص في وضعية إعاقة عبر توفير التشغيل والرعاية الصحية وتعزيز وضمان مشاركتهم وتمثيليتهم السياسية.
- حماية الحقوق السياسية والاجتماعية لمغاربة العالم والدفاع عن مكتسباتهم الدستورية وضمان تمثيليتهم البرلمانية والسياسية الكاملة.
- صون كرامة الشغيلة والمتقاعدين : حماية حقوق الطبقة العاملة والشغيلة وحفظ كرامة المتقاعدين بإقرار مراجعة دورية للأجور والمعاشات بما يتناسب مع الارتفاع المتواصل للأسعار وتكلفة المعيشة.
- البعد البيئي والنهل من الفكر الإيكولوجي الهادف إلى جعل الإشكالات البيئية في قلب السياسات العمومية لإنجاز مشاريع تنموية مستدامة، والحفاظ على الثروات الطبيعية والمائية للبلاد وضمان حقوق الأجيال القادمة.

خامسا: السيادة الخارجية ومناهضة التطبيع في ظل عالم يسير نحو تعدد الأقطاب

يرصد الحزبان التحولات الجيواستراتيجية البارزة التي يعرفها العالم المعاصر نحو الانتقال التدريجي إلى نظام دولي متعدد الأقطاب وتراجع الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها. ويحدد الميثاق المبادئ التالية:

- رفض التبعية والدعوة إلى تنويع الشراكات الاستراتيجية للمغرب مع مختلف القوى الدولية الصاعدة لتعزيز السيادة الوطنية الاقتصادية والسياسية.
- الموقف المبدئي و المطلق المناهض لكافة أشكال التطبيع، والدعم اللامشروط لكفاح الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس و مخيمات اللاجئين ضد حرب الإبادة الصهيونية ولإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس وعودة كافة اللاجئين وإطلاق سراح كل الأسيرات والأسرى .
- النضال ضد كافة مشاريع التقسيم والتفتيت الإمبريالية في المنطقة، ودعم حركات التحرر الوطني.

سادسا: آليات التنسيق والعمل الوحدوي الميداني والمؤسساتي

يعتبر الحزبان أن الرهان الانتخابي ليس غاية في حد ذاته بل منبر لإيصال صوت الكادحين والمقصيين والمهمشين. ومن ثم، يتفق الطرفان على إطلاق مبادرات سياسية، وميدانية، وثقافية مشتركة على الصعيد الوطني والمحلي لتوحيد قوى اليسار المناضل. كما يلتزم التحالف بالانفتاح على كافة القوى التقدمية، والنقابية والحقوقية، والمدنية وإبداع آليات نضالية تتبنى المطالب الديمقراطية وتناهض الاستبداد والفساد في الشارع والمؤسسات؛
و في إطار استخلاص دروس التجارب السابقة، وتطويرا لأساليب التنسيق بما يستجيب لتحديات المرحلة، وبما يضمن تقوية وحدة الفعل النضالي وتوطيد العمل المشترك، مع التأكيد الكامل على صيانة استقلالية كل طرف؛ يتفق الحزبان على تفعيل آليات العمل التالية:

- **لجنة الإشراف والتنسيق المشتركة للانتخابات التشريعية**

تحضيرا للاستحقاقات الانتخابية المقبلة (23 شتنبر 2026)، وتتويجا لمسار الحوار الوحدوي، يتفق الطرفان على مأسسة العمل المشترك عبر لجنة وطنية مشتركة للأشراف: تتكون من 14 عضوا (7 أعضاء من كل حزب، بما فيهم الأمينين العامين للحزبين).
الصلاحيات: تُخوّل لهذه اللجنة الصلاحية الكاملة للحسم في كافة القضايا التدبيرية والسياسية واللوجستية المتعلقة بالانتخابات وضع لوائح الترشيح المشتركة. ويلتزم الحزبان بعدم ترشيح أو تزكية المفسدين والوافدين من الأحزاب الإدارية؛ حمايةً لمصداقية العمل السياسي والانتخابي، وصيانة لرمزية ونظافة يد اليسار المناضل.

- **أفق الهيكلة الدائمة**: يلتزم الحزبان بعد موافقة الهيئات المقررة (المجلسين الوطنيين للحزبين) ببدء التفكير والعمل الفعلي لبلورة واقرار هياكل تنظيمية دائمة ومستدامة للتحالف بعد انتهاء المحطة الانتخابية لضمان استمرار البناء الوحدوي لليسار.

- **آلية التنسيق والعمل داخل المؤسسة البرلمانية**

يتعهد الحزبان بالعمل المشترك والوثيق داخل قبة البرلمان من خلال تأسيس فريق أو مجموعة برلمانية يسارية في الولاية التشريعية المقبلة. ويهدف هذا التنسيق البرلماني إلى توحيد المواقف البرلمانية، وتقديم مقترحات قوانين منسجمة ومستوحاة من هذا الميثاق، واستخدام المنبر التشريعي كصوت يرافع عن القضايا العادلة للمواطنين والمواطنات ومن اجل سن قوانين تضمن حقوقهم السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.

حزب فيدرالية اليسار الديمقراطي
الأمين العام
عبد السلام العزيز

الحزب الاشتراكي الموحد
الأمين العام
جمال العسري